

تقرير

صراع المصالح يعطّل مشروع جسر جبّ الديب

بلدية جبّ الديب ريمون عطية. حاولت "الأخبار" التواصل مع كل من رئيس مجلس الإنماء والإعمار ونقولا اللوقوف على ردهما، إلا أنهما لم يجيبا على اتصالاتنا المتكررة.

المعتصمون: تحركنا شعبيّ بحث

يُركّز عدد من الرافضين للمشروع على أن التحرك ليس سياسياً وهو ليس موجّهاً ضدّ العهد الجديد، أو هدفه التصويب على رئيس الجمهورية العماد ميشال عون، على اعتبار أن الأخير قبل بهذا المشروع، وذلك رداً على الاتهامات التي سبقت بحقهم بأن تحركهم يصبّ في خانة "مهاجمة العهد".

حالياً، ترفض بلدية انطلياس هذا المشروع، في حين يُجَاهِر رئيس بلدية جبّ الديب ريمون عطية في تصريحاته الإعلامية بدعمه لمشروع الـ 2L واعتباره أن المشروع "هو الوحيد القابل للتنفيذ"، وفق ما صرّح به في حديث إذاعي.

يقول نائب رئيس بلدية جبّ الديب، فادي أبو جودة، في اتصال مع "الأخبار"، إنه لا قرار بلدياً رسمياً صادراً عن بلدية جبّ الديب بقبول المشروع. وتظهر المعطيات في هذا الصدد أن عطية كان قد رفض المشروع عندما كان عضواً بلدياً في المجالس السابقة. وتعزو المصادر سبب تغيير عطية لرايها إلى أن عطية يريد مساندة أحد أصحاب المصالح المتضرر من جسر الـ 2U الذي كان قد أمّن له الدعم الكافي خلال الانتخابات.

أمّا عن سبب قبول العماد عون للمشروع، فتقول المصادر إنه تم طرح الأمر من زاوية أخرى، وتمّ إخبار عون بأنه عوضاً عن إنشاء جسري الـ 2L اللذين تستفيد منهما انطلياس وجبّ الديب فقط، فمن الممكن أن يتم إنشاء 5 مشاريع في ساحل المتن، على اعتبار أن مشروع الـ 2L أقل كلفة أيضاً.

السير خلال فترة الأشغال. بعدها، وفي عهد حكومة نجيب ميقاتي، طرح التيار الوطني الحرّ خيار النفق، وأجريت الدراسات اللازمة للاقتراح التي كلفت نحو 800 ألف دولار. هذا الاقتراح سقط على يد الوزير السابق الياس بو صعب الذي "أحبنا" خيار جسري الـ 2U الذي كلفت دراساته نحو 200 ألف دولار. هذا الخيار سقط أيضاً بدوره نتيجة معارضة أصحاب المحال التجارية القائمة على طول الأوتوستراد، والتي ستتضرر بفعل هذا المشروع. المفارقة أن المصادر نفسها تقول إن من "حرّك هؤلاء هو نبيل نقولا الذي تراجع عن اقتراح الـ U2 الذي كان عزّابه".

يقول أحد المنظمين للاعتصام إن الأهالي قبلوا بكل الاقتراحات البديلة من جسري الـ L، وأنه لا ذنب لهم بسقوط بقية الخيارات، فلماذا العودة إلى خيار رفضناه منذ 19 عاماً؟

مشروع 2L

مشروع إقامة جسري الـ L تم تذييمه من قبل مجلس الإنماء والإعمار عام 2010، قبل أن يمنع بعض الأهالي تنفيذه. وبحسب معلومات "الأخبار"، فإن المشروع الذي أقرّ مؤخراً سيُنَفَّذه المتعهد الذي فاز بالمنافسة منذ 7 سنوات، وعلى أساس المخطط نفسه، من دون أي تعديل يأخذ في الاعتبار التغييرات التي طرأت على حركة السير وعلى أسعار مواد البناء وغيرها. وتتساءل مصادر أخرى معنية بالملف عن سبب الإصرار على تنفيذ المشروع، لتتّهم الجهات الداعمة لمشروع جسري الـ L بتأمين مصالح المتعهد الذي جرى تذييمه بالمنافسة، والمقصود بالجهات الداعمة، بحسب المصادر، رئيس مجلس الإنماء والإعمار والنائب نبيل نقولا ورئيس

الجسرين على هذا الشكل، من شأنها أن تزيد الضغط على الطرق الفرعية لجبّ الديب وانطلياس، إذ ستغدو المنطقتان ممراً إلزامياً للقادمين من طرابلس أو جونبة أو جبيل (...). نحوهما من جهة، وللمتجهين من داخل هاتين المنطقتين نحو بيروت. وبحسب أحد المعتصمين، فإن الطرق الفرعية في جبّ الديب وانطلياس "لا تحتل أساساً ضغط السير في الأيام العادية، فكيف إذا تم اعتماد هذا المشروع".

مشاريع كثيرة والمطلوب واحد

عام 1998، طرح مجلس الإنماء والإعمار مشروع الجسرين على شكل L، حينها رفضت بلدية جبّ الديب هذا الاقتراح. تكرر هذا الرفض في ما بعد من قبل المجالس البلدية المتعاقبة التي طرح هذا الخيار عليها. عام 2010، وقبل إزالة الجسر الحديدي لجبّ الديب، أعيد طرح المشروع نفسه، وأطلق مجلس الإنماء والإعمار مناقصة المشروع وجرى تذييمه، لكن تحرك بعض الأهالي ضده حال دون تنفيذه. بعد إزالة الجسر، تم اقتراح إنشاء جسر كجسر انطلياس (يتسع له خطوط في كل من الاتجاهين؛ القادم من بيروت والمتجه إليها). تُفيد المعطيات بأن رئيس مجلس الإنماء والإعمار وافق حينها على هذا المقترح بالتوافق مع النائب ميشال المر، إلا أن الأول غيّر رأيه في ما بعد ولم يُنفذ الاقتراح، بحجة أنه يخلق زحمة سير، وفق ما تقول مصادر معنية بالملف لـ "الأخبار". بعدها، برز اقتراح إنشاء جسرين على شكل 2U، وكان النائب نبيل نقولا "الراعي" الأول للاقتراح الذي رفضه مجلس الإنماء والإعمار، بحجة أنه يتطلب استثمار ثلاثة مبان. واشترط المجلس أن يخلو أي اقتراح من الاستثمارات، وأن لا يوقف حركة

ازيلك الجسر الحديدي على مدخل جبّ الديب (ساحل المتن الشمالي) منذ 6 اعوام. بسبب مخاطره على السلامة العاقبة. منذ ذلك الحين دخل مشروع المدخل البديك نحو البلدة في بازار المصالح المتعارضة. فكك تصميم مقترح يصيب فئة معينة. بأضرار ويحزّكها الإسقاطه. وتجددت يساندها في الدولة، فيما السكات في جبّ الديب وبصالييم وغيرها يعانوت يومياً على الطرقات الداخلية للدخول الى منازلهم والخروج منها

هديك فرفور

نفذ عدد من السكان أمس اعتصاماً في جبّ الديب، رفضاً لمشروع إقامة ممّزين عند تقاطع جبّ الديب (جسرين) على شكل 2L من أجل تأمين مداخل المنطقة ومخارجها. هذا المشروع يأتي كبديل من جسر جبّ الديب الذي أُزيل عام 2011، والذي لم يُبَاشَر بأيّ بديل منه حتى الآن، بالرغم من مضي ست سنوات على إزالته. هذا المشروع المرفوض من قبل البعض، تم إقراره في جلسة مجلس الوزراء التي عُقدت في الرابع من أيار الماضي. حُجّة المعارضين الأبرز هي أن إقامة

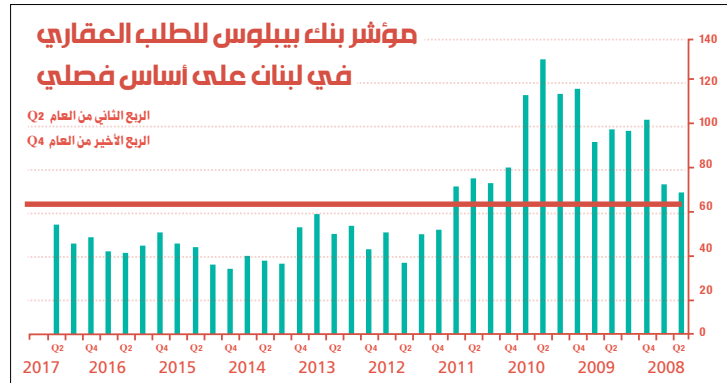
تقرير

مؤشر الطلب العقاري: مصرف لبنان يدعم الأسعار

من الفصل السابق. وفي البقاع، أعلن 3,2% من السكان أنهم يخططون لبناء أو شراء وحدة سكنية في الأشهر الستة المقبلة، مقارنةً بـ 4,3% خلال الفصل الأول من عام 2017. أخيراً، أشار 2,4% من سكان الجنوب إلى أنهم يخططون لبناء أو شراء شقة سكنية، وهي نسبة منخفضة عن 3,3% في الفصل السابق. في المقابل، ارتفع الطلب على الشقق السكنية في الفصل الثاني من عام 2017 لدى جميع فئات الدخل.

ما سبق يشير إلى أن السوق العقارية في لبنان حتماً لا تتحسن إلا مؤقتاً عندما يحفز المصرف المركزي الطلب عبر الأدوات النقدية ومن دون أي سياسات حكومية تؤمن فعلياً حق السكن، وهو ما يؤدي إلى زيادة ارتباط مخاطر القطاع العقاري بمخاطر القطاع المالي ويجعل من أسعار السكن المرتفعة بمثابة ضريبة يسددها المقيمون.

يستند مؤشر بنك بيبيلوس للطلب العقاري في لبنان إلى مسح شهري يشمل عينة من 1200 لبناني/ة/مقيم/ة في جميع أنحاء لبنان «يعكس التوزيع الديموغرافي والمناطق والديني والمهني والمالي في لبنان»، وتطرّح عليهم أسئلة عن خططهم المتعلقة بشراء أو بناء منزل في الأشهر الستة المقبلة.



7% في حزيران 2017»، معتبراً أن هذا التقلّب «يعكس عدم استقرار الطلب». أمّا على مستوى مناطق، فظهرت نتائج المؤشر أن معدل الطلب على الوحدات السكنية للفصل الثاني من عام 2017، كان الأعلى لدى المقيمين في جبّ الديب، حيث أفادت نسبة 7,5% من المقيمين هناك أنهم يخططون لبناء أو شراء منزل في الأشهر الستة المقبلة، أي أكثر بـ 1,7% من الفصل السابق. وتلاههم المقيمون في الشمال حين ارتفع معدل الطلب من قبل المقيمين من 5,3% في الفصل الأول من عام 2017 إلى 7,4%. أما في بيروت، فأبدى 6,4% من المواطنين رغبتهم في شراء شقة سكنية في المدى القريب، ما يشكل ارتفاعاً بنسبة 2%

«نتيجة المعدل الشهري للمؤشر في الفصل الثاني جاءت أدنى بـ 15,2% من معدل المؤشر الشهري البالغ 61,7 نقطة منذ بدء احتساب المؤشر في تموز 2007». وبحسب كبير الاقتصاديين في بنك بيبيلوس، نسيب غبريل، فإن «من المبكر جداً أن نرى اتجاهها مستداماً للمؤشر بالرغم من تحسنه، نظراً إلى أنه ارتفع من مستويات منخفضة جداً». يقول التقرير إنه في الواقع «انخفضت تدريجاً نسبة المواطنين الذين يخططون لشراء أو بناء وحدة سكنية في لبنان من 7,5% في كانون الأول 2016 إلى 3,4% في آذار 2017، وهي النسبة الأدنى في الأشهر الستة الأولى من العام الحالي، لتعود وتحسن إلى

سجل مؤشر «بنك بيبيلوس للطلب العقاري في لبنان» في الفصل الثاني من عام 2017 ارتفاعاً بنسبة 20,2% (52,3 نقطة) عن الفصل الأول من العام الجاري (43,5 نقطة)، وارتفاعاً بنسبة 34,3% عن الفصل الثاني من عام 2016 (38,9 نقطة).

هذا الارتفاع في المؤشر تزامن مع توسيع نطاق الدعم الذي يوفّره مصرف لبنان لأسعار العقارات، بغية منع انهيارها وتكثيد المصارف خسائر نتيجة تركّز توظيفاتها في هذا القطاع، سواء مباشرة عبر القروض السكنية والقروض لتجار ومنشئي الأبنية أو غير مباشرة عبر منح التسليفات للأسر والمؤسسات بضمانات عقارية... ففي هذا السياق، خفض مصرف لبنان معدلات الفوائد على القروض السكنية لخلق الطلب، وهذا دليل إضافي على مدى هشاشة القطاع العقاري والطلب المصطنع على الوحدات المبنية.

يشير تقرير بنك بيبيلوس إلى أن مؤشره «ما زال يعكس انخفاضاً بنسبة 60,1% مقارنة بالنتيجة الفصلية الأعلى له على الإطلاق المسجلة في الفصل الثاني من عام 2010 والبالغة 131 نقطة، وتراجعاً بنسبة 52,4% مقارنة بالنتيجة السنوية الأعلى المسجلة في عام 2010 والبالغة 109,8 نقطة». إضافة إلى ذلك، يشير التقرير إلى أن

خلال ثلاث سنوات، بينها 225 مليار ليرة في 2017 و150 مليار ليرة في 2018 و75 مليار ليرة في 2019.

تضمن كتاب الجراح شرحاً مختصراً للمشاريع المنوي تمويلها من خلال قانون البرنامج بقيمة 450 مليار ليرة، لكنه لم يتضمن أي شرح آخر يتعلق ببقية المبالغ المطلوب إنفاقها. فالكتاب يتضمن بند «تجهيزات أخرى» لإنفاق 20 مليار ليرة على «توسعة وتطوير تجهيزات قيد التلزييم - back bone network & DWDM». وتحت عنوان «إنشاءات أخرى»، لحظ مبلغ 91,5 مليار ليرة لـ «المرحلة السابعة من توسعة الشبكات - شبكات نحاس وألياف ضوئية»... أما المبلغ الوحيد الواضح في كتاب الجراح فيتعلق بمساهمة الوزارة في «أجور ورواتب مستخدمي أوجيرو بقيمة 141 مليار ليرة»، أما الباقي فهو كلام يتضمن عناوين عامة لمشاريع مبهمه وبلا أي توضيح لحاجة القطاع إليها.

لا يزال النواب المعارضون في اللجنة غير مقتنعين بأن إنفاق مبلغ كبير يصل إلى 599 مليار ليرة (بعد اقتطاع وحسم 151 مليار ليرة) له مبررات وجدوى، وبالتالي سيصرون على تقديم تفسيرات عملية وتقنية لجدوى إقرار هذه المبالغ، ولا سيما أن الوقت المتاح أمام إنفاق هذه الأموال سيكون قصيراً جداً، إذا أقرت الموازنة خلال شهر آب أو شهر أيلول. يقول نائب في اللجنة إن الجراح رد على النقطة الأخيرة بالقول: «إن إقرار هذه الأموال في مجلس النواب يمنحه صلاحية عقد النفقة، وبالتالي يمنحه صلاحية إجراء التلزييم، على أن تصرف الأموال بعد توفرها».

الاعتقاد السائد بين المعارضين في اللجنة هو أن الوزير يحاول الماطلة في تقديم التفسيرات لهذه المشاريع، وبالتالي يعزز الشبهات حول طبيعتها والهدف منها، ولا سيما أن عهد الوزير الجراح بدأ بمنح إحدى الشركات، المعروفة بملكيته وإدارتها، امتيازاً مخالفاً للقانون والدستور وينطوي على احتكار لخدمة عامة.

والضرائب

وأضاف: «دعونا الرئيس عون إلى ممارسة حقه الدستوري الممنوح له بموجب المادة 57 من الدستور، بردّ قانون السلسلة إلى مجلس النواب، وضرورة إجراء قراءة ثانية ومتأنية لمشروع السلسلة والضرائب الملحقه به، وبالتالي العمل على استدراك المخاطر التي ترتبها الضرائب الجديدة على الاقتصاد والمجتمع اللبنانيين (...). ولا سيما المادة 17 (التي تزيد معدل الضريبة على الفوائد من 5% إلى 7%)، وتلغي إعفاء المصارف منها، بعدما كان القانون يسمح لها بحسمها من ضريبة الارباح، وتفرض على المكلفين بضريبة الدخل على أساس الريح المقطوع بالتصريح عن ربحهم من الفوائد».

(الأخبار)